

المقدمة

أولاً : الإطار المنهجي

مقدمة

مع بداية الألفية الجديدة وقرن جديد تواجه دول العالم الثالث تحديات كبيرة تتمثل في تحرير التجارة العالمية وتحديات العولمة والاندماجات بين الشركات الأجنبية لتكوين كيانات عملاقة وثورة الاتصالات واشتداد المنافسة لجذب الاستثمارات الأجنبية .

عليه أصبح لزاماً علي الشركات العاملة في الدول النامية والسودان واحد منها أن تطور من نفسها وأن تستعد لمواجهة المرحلة القادمة ، فلا بد لبلدان العالم الثالث أن تستفيد من رووس الأموال المتدفقة من الدول المتقدمة التي تحاول جاهدة البحث عن الفرص الاستثمارية الجيدة ذات العائد المضمون والعمالة المتوفرة الرخيصة والمزايا النسبية التي تتمتع بها الدول النامية ، ولا يتوفر هذا السوق إلا في هذه الدول ، حيث أن هذه البلدان لا تزال بكر تذاخر بموارد اقتصادية ضخمة متمثلة في الثروات المعدنية والحيوانية والأراضي الخصبة الصالحة للزراعة . كل هذه تمثل فرص استثمارية جيدة لرؤوس الأموال المتدفقة من دول العالم الأول بعد أن أصبحت هذه الدول تعاني من قلة العائد علي الاستثمارات نتيجة للمنافسة الشديدة في استغلالها ، حيث انخفضت معدلات الفائدة في البنوك الفيدرالية في الولايات المتحدة الأمريكية من 9.8% في إبريل 1989 إلى 2.9% في نوفمبر 1992 ، ولقد حفز هذا الانخفاض في معدلات الفائدة المستثمرين في الدول الصناعية المتقدمة على الاستثمار في دول العالم النامي ذات معدل العائد المرتفع .

واستناداً إلى التحليل النيو كلاسيكي في التجارة الخارجية ، والمستند إلى وفرة عوامل الإنتاج فإننا نلاحظ أن وفرة عنصر راس المال في دولة ما يقابله انخفاض عائد هذا العنصر في تلك الدولة ، وفي المقابل فإن ندرة هذا العنصر يقابله ارتفاع عائده في الدولة التي تعاني من هذه الندرة . وعلى ذلك فإن اختلاف عوائد راس المال بين الدول يسهم في تدفق رؤوس الأموال من الدول ذات الوفرة (حيث ينخفض العائد على راس المال) إلى الدول ذات الندرة (حيث يرتفع العائد على راس المال) هذا بشرط إمكانية انتقال راس المال بين الدول بدون عوائق تحد من حرية التنقل .¹ ، عليه أصبحت هذه الأموال تتجه نحو البلدان النامية عبر أسواق رأس المال العالمية . كذلك لابد لهذه الدول النامية أن تستفيد من توافر كم هائل من الخبرات التكنولوجية لان لها عظيم الأثر في زيادة كفاءة الخدمات المقدمة ، لا سيما أن بلدان العالم الثالث لا تفي استثماراتها المحلية إلا بقدر ضئيل من جداً من المتطلبات المالية الواجب توافرها لتنفيذ خطط التنمية ، يبقى علي هذه الدول أن تسعى جاهدة لجذب رووس الأموال الأجنبية ، ويتطلب هذا تهيئة البيئة الاستثمارية وجعلها أكثر جذباً

¹ / د: عادل مهدي ، عولمة النظام الاقتصادي العالمي ومنظمة التجارة العالمية ، الدار المصرية اللبنانية للنشر والتوزيع ، الطبعة الثانية ، 2004 م.

للمستثمر الأجنبي . ونجد أن المعلومات المالية هي الوسيلة التي تقدم بها الشركات وضعها المالي وأدائها وتدفقاتها النقدية، والوسيلة الفنية المستخدمة لتوصيل هذه المعلومات هي التقارير المالية والتي يجب أن تكون ملائمة وموثوق بها حتى يمكن استخدامها في اتخاذ القرارات الاستثمارية ،بذا يكون المستثمرون الحاليون والمرقبون والمقرضون علي بيئة بأوضاع الشركات التي يتعاملون معها . لذلك اهتمت الجهات التي تضع المعايير المحاسبية سواء لجنة معايير المحاسبة الدولية أو اللجان أو الهيئات المشكلة لذلك في بلدان العالم المختلفة بوضع الأسس الموحدة اللازمة لإعداد الضمانات الكافية للمستثمرين الدوليين .

مشكلة الدراسة:

التطورات المتسارعة في مجال تنظيم التجارة الدولية وحجم الاستثمارات المتدفقة في في الدول المتقدمة نتيجة لثورة المعلومات والاتصالات وحرية الحركة والتنقل للخدمات والسلع وانتشارها عالمياً ، ألفت بظلالها علي مهنة المحاسبة في بلدان العالم الثالث سلباً وإيجاباً وجعلت من الضرورة بمكان أن تتهيأ كل دولة وتستعد لمواجهة هذه التطورات ، وذلك للاستفادة بقدر الإمكان من المكاسب التي يمكن أن تتحقق نتيجة لهذه القوانين والقيود الجديدة المنظمة للتجارة الدولية ، سيما أن المحاسبة تلعب دوراً هاماً في توفير المعلومات الاقتصادية والاجتماعية وغيرها من المعلومات للمستخدمين في مختلف البلدان و ليس للمستخدمين في بلد واحد فقط ،لهذا لزم أن تكون المهنة مواكبة لكل هذه التوجهات الجديدة لامكانية توفير المعلومات الملائمة التي يمكن أن تلبى رغبات واحتياجات طوائف مختلفة من المستخدمين العالميين ، وذلك بتزويدهم بالمعلومات التي تتعلق بأوجه النشاط المختلفة ، وكذلك عبر الطريقة المناسبة التي يمكن أن يفهموها ويتعاملوا بها ، خاصة أن دول العالم تتعدد فيها اللغات والثقافات ويجب أن يؤخذ هذا في الاعتبار عند صياغة التقارير والمعلومات المالية ، هذا بالإضافة إلي أن هنالك اختلافات في العملات المستخدمة كوحدة قياس فهل يجب أن تكون العملة موحدة عالمياً ؟ ما هي العملة المناسبة التي يمكن أن تعكس الحقائق الاقتصادية التي تعبر عنها القوائم والتقارير المالية . كما أن البيئات مختلفة من بلد إلي آخر سواء البيئة الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية كل ذلك يترك أثراً كبيراً علي طبيعة وممارسة مهنة المحاسبة ، ثم أن هنالك دعوات إلي توحيد الرؤى والممارسات المحاسبية دولياً للاستفادة من المستجدات التي أحدثتها تطورات التجارة الدولية والعولمة ، ولهذا تحاول الدراسة التعرف على إمكانية وضع معايير وطنية ومدى توافقها مع المعايير الدولية للمحاسبة حتى يمكنها جذب رؤوس الأموال المتوافرة في سوق المال العالمي ، ولن يتم لها ذلك إلا إذا اطمئن أصحاب رؤوس الأموال إلي كفاية وشفافية التقارير المالية وإنها تعكس الوضع المالي الحقيقي للمنشآت ، بالإضافة إلي تبني معايير المحاسبة الدولية . إلا أن هنالك صعوبات ومشاكل حقيقية تواجه البلدان النامية متمثلة في النواحي الفنية التي تتعلق بالتدريب

والخبرة والمعرفة وكذلك النواحي المادية التي تتعلق بالإمكانيات المالية وغيرها من المشاكل التي تتعلق بالمفاهيم الثقافية ، كل ذلك يمكن أن يترك أثراً بالغاً في مدي قبول هذه البلدان للتطورات فيما يتعلق بجذب الاستثمارات الأجنبية .

المشكلة تظهر في الاقتصاد أولاً ثم تتحرك المحاسبة بعد ذلك لتضع لها القوانين والضوابط (المعايير) المنظمة للتعامل مع تلك المشكلة ، إذا المعايير المحاسبية متجددة ومتغيرة تبعاً للتغيرات والتطورات في البيئة من حولها ، إذا خاصية التغير تجسيد للطبيعة الديناميكية للمحاسبة والقدرة على مواكبة التطور المستمر في العوامل البيئية المحيطة (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) ويلاحظ أن التغير في المحاسبة لا يكون إلا بعد التثبت من جدواه وضرورته بشكل قاطع وانه ليس استجابة لمجرد الرغبة في التغير ، ومن المتوقع أن هذا التغير والتطور في المعايير يؤثر علي مهنة المحاسبة حتى في البلدان المتقدمة .

مما سبق تتلخص مشكلة الدراسة في الأسئلة الآتية :

1/ كيف تستقبل بلدان العالم الثالث تلك التغيرات والتطورات في معايير المحاسبة الدولية ؟

2/ وإلى أي مدى تستطيع هذه الدول أن تتأقلم مع تلك المعايير الجديدة حتى تستفيد ما أمكن من المزايا العديدة التي توفرها العولمة وما هي أثارها علي مهنة المحاسبة في هذه الدول ؟

3/ هل لاختلاف اللغة والثقافة والظروف الاقتصادية والاجتماعية والحضارية دور في قبول أو رفض لمعايير المحاسبة الدولية في الدول النامية ؟

4/ هل يعتبر عامل الاختلاف في العملات والتشريعات والقوانين عاملاً أساسياً في تحديد التعامل مع معايير المحاسبة الدولية أو عرضها في بلدان العالم الثالث ؟

5/ ماهو الدور الذي تقوم به المنظمات والجمعيات المهنية في الدول النامية في وضع معايير محاسبية وطنية تتوافق مع المعايير الدولية ؟ وماهي المشاكل والمعوقات التي تحول دون أداء هذه الجمعيات لمهامها المنوطة بها ؟

أهمية الدراسة

نظراً لتغير الظروف البيئية من وقت لآخر ومن مكان لآخر فإنه من المتوقع أن لا تكون للمعايير المحاسبية صفة الثبات وعمومية الاستخدام، فالمعايير تعتبر أقل ثباتاً من المبادئ كما أنها محدودة الاستخدام بمدى تماثل العوامل البيئية ، ونتيجة للربط بين المعايير والاعتبارات البيئية نجد أن عملية بناء المعايير تعتبر عملية مستمرة ، تنبع أهمية الدراسة من آلاي :-

1/ بروز العولمة وثورة الاتصالات والتحولت العالمية الجديدة المتمثلة في انفتاح الأسواق علي بعضها من خلال حرية حركة رؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة عبر الحدود مع تتطور نظم المعلومات بفضل التقنيات والتكنولوجيا الحديثة ، حيث نجد العديد من القضايا الأكثر إثارة

في المحاسبة نتجت من بعدها الدولي ، وأن النمو المذهل للمعاملات الدولية والنمو المتزايد للمنشآت التي تبحث عن رأس المال في الأسواق الدولية جعلت من مشاكل المحاسبة الدولية حقيقة واقعية في حياة الأفراد والمنشآت حول العالم .

2/ وجود معايير محاسبية موحدة علي نطاق دول العالم يمكن من توحيد قياس الأحداث المالية وبالتالي إيصال نتائج عملية القياس إلي مستخدمي القوائم المالية بشكل سليم ، كما أن المعايير المحاسبية الموحدة تعمل علي تقليل نطاق الاختلافات في الممارسة العملية بين منشأة وأخرى ومن فترة لأخرى بما يضمن اتساق المعلومات ، هذا بالإضافة إلي أن المعايير الموحدة تحدد الخصائص التي يجب أن تكون عليها المعلومات المحاسبية لأنها لابد أن تكون بمواصفات معينة حتى تكون مفيدة للمستخدمين ، كما أنه عن طريقها يتم تقويم نوعية المعلومات المحاسبية الناتجة عن تطبيق الطرق المحاسبية البديلة ، لان استخدام كل طريقة محاسبية يؤدي إلي معلومات مختلفة عن الطريقة الأخرى . أضف إلي ذلك أن المعايير المحاسبية يتم عن طريقها تحديد الإيضاحات التي يجب علي المنشأة الإفصاح عنها في القوائم المالية .

3/ هناك اتفاق شبه عالمي على ضرورة تطبيق معايير المحاسبة الدولية لما في ذلك من فوائد وأثار إيجابية متعلقة بالإفصاح عن البيانات المالية والشفافية في عمليات وأداء الشركات والمؤسسات المالية ، وكذلك تحقيق الدقة والموضوعية في أعمال هذه الشركات .

4/ تعود أهمية الدراسة كذلك إلي أن المكتبة السودانية تخلو من البحوث في هذا المجال إلا القليل الذي تناول المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية دون التطرق للمعايير المحاسبية الدولية أثرها علي دول العالم الثالث .

هدف الدراسة

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على واقع تدويل المعايير المحاسبية والتعرف على الهيئات التي تعمل على إعداد المعايير المحاسبية وتوضيح دواعي إعداد المعايير المحاسبية ، إضافة إلى تحقيق الأهداف الآتية :

1/ معرفة التطورات المتلاحقة في معايير المحاسبة الدولية والذي تزايدت وتيرته مع ضخامة رؤوس الأموال الدولية وانسيابها من مكان إلى آخر ، تضخم وتنامي الشركات العابرة للقارات وتطور نظم الاتصال والتعاون والتداول علي المستوى الدولي عن طريق الإنترنت .

2/ التعرف إلي أي مدى تمكنت المؤسسات المحلية العاملة بالسودان من تطبيق معايير وطنية تتوافق مع المعايير الدولية حتي تستفيد من الموارد المالية المتوافرة في السوق العالمي .

3/ محاولة التعرف إلي أي مدى تؤثر العوامل البيئية سواء كانت إقتصادية إجتماعية أو سياسية في وجود إختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحلية .

4 / إلي أي مدى يؤثر التدريب والتأهيل للعاملين بالمؤسسات العاملة في السودان في تطبيق معايير المحاسبة الدولية والوطنية .
5/ التعرف علي الصعوبات والمشاكل التي تقف وراء عدم إعداد معايير محاسبية وطنية من قبل الجمعيات والمنظمات المهنية في السودان ،
لان عدم وجود ضوابط محددة للاختيار بين البدائل المتعددة قد يؤدي إلي أن تكون المعلومات والتقارير المالية مضللة ولا تعكس الوضع الحقيقي للمؤسسات .

فرضيات الدراسة

في ضوء مشكلة الدراسة وأهميتها وتحقيقاً لأهدافها يختبر الباحث الفرضيات الآتية :-
1/ التغيرات والتطورات المتلاحقة في معايير المحاسبة الدولية تؤدي إلي اختلاف في الممارسة المحاسبية المطبقة في السودان .
2/ تحاول المؤسسات المحلية و الأجنبية العاملة في السودان تطبيق معايير وطنية تتوافق ما أمكن مع المعايير الدولية حتى تستفيد من الموارد المالية الضخمة المتوافرة في سوق المال العالمي .
3/ العوامل البيئية (اقتصادية، اجتماعية، سياسية) عوامل مؤثرة وفاعلة في وجود اختلاف بين معايير المحاسبة الدولية والمعايير المحلية .
4/ ضعف الخبرة والكفاءة والتدريب يؤدي إلي ضعف في تطبيق معايير المحاسبة الوطنية والدولية .
5/ ضعف دور المنظمات والجمعيات بالدول النامية في إيجاد معايير محاسبية محلية يترك المجال أمام الشركات المحلية والدولية (داخل الدولة) باستخدام الطرق والممارسات التي تتلاءم مع مصالحها .

منهجية الدراسة

تتبع الدراسة المنهج الوصفي التحليلي الذي يمكن من دراسة الموضوعات الإنسانية ومن ثم الوصول إلي استنتاجات تساهم في فهم الواقع وتطويره ، كما سيتم استخدام المنهج الاستنباطي لتحديد مشكلة الدراسة ومحاورها ، والمنهج الاستقرائي للوصول إلي المعلومات وتقييم الأدلة التي تساعد في إثبات مدى صحة فرضيات الدراسة كما سيتم استخدام المنهج التاريخي في جمع المعلومات من مصادرها المختلفة لاستيفاء الفصول النظرية للدراسة . بالإضافة إلي استخدام الطرق الإحصائية (S.p.S.S) للوصول إلي نتائج وخلاصات تخدم الغرض الذي قام من أجله البحث .

سيتم جمع المعلومات بطريقتين :

المعلومات الأولية :

1/ الاستبيان باعتباره وسيلة تساعد في تجميع اكبر قدر من المعلومات .
2/ المقابلة الشخصية وذلك لتعزيز وتأكيد الاستبيان ومحاولة تجنب الفهم الخاطئ لأسئلة الاستبيان .
المعلومات الثانوية : من الكتب والمراجع والدراسات السابقة .

مجتمع وعينة الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المؤسسات العاملة بالسودان ونسبة
لكبر حجم العينة سيتم استخدام العينة الطبقية لاختيار عينة البحث
وسيتم تقسيم هذه المؤسسات إلى ثلاث قطاعات:

1/ قطاع المصارف

2/ قطاع التأمين

3/ القطاع التجاري

وسيتم اختيار ثلاث مؤسسات من كل مجموعة عشوائياً بشرط أن تكون
هذه المؤسسات قد استوفت شروط الإدراج في سوق الخرطوم
للأوراق المالية.

حدود الدراسة

يغطي هذا البحث المؤسسات العاملة بالسودان لذا فان نتائج هذه
الدراسة سيكون من الصعب تعميمها علي المؤسسات في الدول
الأخرى .

هيكل الدراسة

تحتوي الدراسة على أربعة فصول علي النحو التالي :-

المقدمة : وتتكون من مبحثين فيها الإطار المنهجي للدراسة
والدراسات السابقة .

الفصل الأول : يحتوي على ثلاثة مباحث مفهوم ونشأة المعايير
المحاسبية والطلب على معايير المحاسبة الدولية بالإضافة للتوافق
المحاسبي الدولي .

الفصل الثاني : يتكون من ثلاثة مباحث العولمة الاقتصادية والشركات
المتعددة الجنسية .

معايير التقارير المالية الدولية وترجمة العملات الأجنبية تجارب بعض
الدول في توفيق معاييرها الوطنية والعربية لتتوافق مع المعايير الدولية
للمحاسبة .

الفصل الثالث : الدراسة التطبيقية والميدانية أشتمل على المنهجية
والعينة تحت الدراسة والتحليل الإحصائي وإثبات الفرضيات .

الخاتمة : وفيها مناقشة النتائج والتوصيات .

ثانياً: الدراسات السابقة

سوف نتناول في هذا المبحث عدد من الدراسات السابقة التي ترى الباحثة إن لها علاقة بموضوع الدراسة وذلك للاستفادة مما توصلت إليه هذه الدراسات من نتائج وتوصيات حتى تساهم في إثراء البحث .

1/ دراسة فاروق (1983)¹ :

توصل فيها الباحث إلي أن المعلومات والبيانات المالية والكمية لازمة لاتخاذ القرارات الاستثمارية بحيث يمكن المفاضلة بين البدائل المختلفة ، ومن ثم اختيار البديل المناسب الذي يحقق للمستثمر أعلى عائد في أقل مخاطرة ممكنة ، حيث أن المعلومات والبيانات المالية تساعد في تقييم درجة المخاطر التي يتعرض لها المستثمر وتقيم التدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها في المستقبل ، وكلما زادت دقة هذه المعلومات والبيانات زادت دقة المستثمر في تقييم درجة المخاطر التي يتعرض لها والتدفقات النقدية التي يمكن الحصول عليها وبالتالي تزيد دقة القرار الاستثماري الذي يتم اتخاذه.

تناولت هذه الدراسة أهمية البيانات المحاسبية ودورها في ترشيد قرارات الاستثمار ، إما دراستي تناولت المعايير المحاسبية الدولية في ظل عولمة أسواق المال واثرت ذلك على دول العالم الثالث.

2/ دراسة (Segdam Sowlash) (1989)² :

تناولت الدراسة مدى اعتماد المستثمر ا لمؤسسي والمستثمر الفرد علي القوائم المالية المدققة في اتخاذ القرارات الاستثمارية ومدى التجانس بين الفئتين والأغراض التي يسعون إلي تحقيقها . ومن أهم النتائج التي تم التوصل إليها :

- يختلف المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي في درجة استفادتهم من المعلومات المالية ، حيث أن المستثمر المؤسسي أكثر إدراكا من المستثمر الفرد لامتلاكه الكفاءات والقدرات والإمكانات التي تساعد في التحليل واتخاذ القرارات الاستثمارية علي أسس موضوعية .
- يعتمد كل من المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي علي المصادر التالية للحصول علي المعلومات بالترتيب :

أ / الاتصالات الشخصية ب/ الأشخاص المتخصصين

¹ - فاروق عبد الحليم الغندور ، دور البيانات المحاسبية لترشيد قرارات الاستثمار ، القاهرة : المجلة العلمية لتجارة الأزهر المجلد الرابع العدد السادس (1983م) .

² - Sow lash , Sedum , Investors Dimensions In the Arab Financial Markets of Jordan , Kuwait , and Egypt , " Presented for the Financial Accounting "Conference at the Yarmouk University , On December 12-14 ,1989

ج/ التقارير الخاصة
المنشورة المدققة

د / القوائم المالية

هـ/ التقارير المنشورة من قبل السوق المالي و/ الجريدة الرسمية
- يبحث المستثمر الفرد والمستثمر المؤسسي علي مصادر المعلومات
غير المنشورة لان مصادر المعلومات المنشورة غير كافية وغير منسجمة
وغير قابلة للمقارنة ولا تنشر في الوقت المناسب .
- القوائم المالية المنشورة للشركات غير موحدة (Uniform) مما
يجعل من الصعب مقارنة هذه القوائم مع بعضها البعض .
تناولت الدراسة مدى اعتماد المستثمر الفرد والمؤسسي على القوائم
المالية في اتخاذ القرارات الاستثمارية ، إما دراستي ستتناول معايير
المحاسبة الدولية ومن ضمنها المعيار رقم (1) عرض القوائم والتقارير
المالية والتغيرات به في ظل العولمة واثّر ذلك على الممارسة في
الدول النامية.

3/ دراسة الاتحاد الأوروبي European Commission (1995)م :

أوجدت اتفاقية روما الاتحاد الأوروبي عام (1957)م بهدف التنسيق بين
النظم القانونية والاقتصادية للدول الأعضاء ، وعلي العكس من لجنة معايير
المحاسبة الدولية ، والتي ليست لها سلطة تحتم تطبيق معايير المحاسبة
فان المفوضية الأوروبية European Commission (E.C) وهي الهيئة الحاكمة للاتحاد الأوروبي لها كامل القوة الملزمة للدول
الأعضاء لإتباع توجيهاتها الخاصة بالمحاسبة .
في نوفمبر (1995)م اتبع الاتحاد الأوروبي اتجاهها جديدا للتنسيق
المحاسبي وبيشار إليه بالإستراتيجية المحاسبية الجديدة New Accounting Strategy
فقد أعلنت المفوضية : أن الاتحاد يحتاج إلى
التحرك الحقيقي حتى يمكن إعطاء إشارة واضحة للشركات التي ترغب
التسجيل في الولايات المتحدة وغيرها من الأسواق المال العالمية إن تظل
في إطار المحاسبة للاتحاد الأوروبي .
وقد أكدت المفوضية الأوروبية أن الاتحاد يحتاج لتقوية مركزه بالاتصال
بعملية وضع معايير المحاسبة الدولية والتي تقدم أكفا وأسرع حل للمشاكل
التي تعمل علي المستوى الدولي . وكجزء من الإستراتيجية المحاسبية
الجديدة التي أتبعتها المفوضية عام (1995م) قامت لجنة الاتصال بتحليل
درجة اتفاق معايير المحاسبة الدولية والتوجيهات المحاسبية الأوروبية ، بهدف
الوصول إلي أساس يمكن لكل دولة عضو أن تقرر باستخدام المعايير
الدولية ومدى هذا الاستخدام عندما تريد ذلك ، وكانت النتائج النهائية لهذه
الدراسة هي أن قواعد حسابات اتحاد الشركات في التوجيهات تتوافق مع
معايير المحاسبة الدولية ، وهذا التحليل خطوة تسمح بأن تطبق المعايير
الدولية للشركات الأوروبية التي ترغب في التسجيل دوليا ، وإذا كانت
مجموعة جوهر المعايير الدولية تتوافق مع القواعد الأوروبية فقد يسمح ذلك

للشركات التي ترغب في التسجيل في البورصات خارج الاتحاد الأوروبي بأن تعد مجموعة واحدة من الحسابات بدلاً من اثنين أو أكثر.

4/ دراسة لجنة معايير المحاسبة الدولية (1996) :

في استطلاع للجنة معايير المحاسبة الدولية (I.A.S.C) في (67) دولة في عام (1996) وجد أن (56) دولة من (67) إما تستخدم معايير المحاسبة الدولية كمعايير قومية، أو أن معاييرها القومية مبنية على أساس معايير المحاسبة الدولية ، وفي (11) دولة فقط من بين (67) دولة أعدت معاييرها القومية بدون الرجوع للمعايير الدولية . وحتى في هذه الدول تتشابه العديد من معاييرها مع معايير المحاسبة الدولية ، وقد أسفر الاستطلاع عن أن المعايير الدولية مقبولة من العديد من البورصات بما في ذلك بورصة لندن ، فرانكفورت ، زيورخ ، لكسمبورج ، تايلاند ، هونج كونج ، امستردام ، وروما . ونشرت اللجنة تقريراً عن ذلك جاء فيه :-

(أ) دول تستخدم معايير المحاسبة الدولية كمعايير وطنية:

8 دول هي : كرواتيا ، قبرص ، الكويت ، لاتفيا ، مالطا ، عمان ، باكستان ، ترينيداد

وتوجو .

(ب) البعض مثل (أ) ولكن معاييرها تغطي موضوعات لا تغطيها المعايير الدولية :

دولتان هما : ماليزيا وغينيا الجديدة .

(ج) دول تستخدم المعايير الدولية كمعايير قومية ولكنها في بعض الأحيان قد تعدل لتناسب

ظروفها المحلية :

14 دولة هي : ألبانيا ، بلغاديش ، باربادوس ، كولومبيا ، جامايكا ، الأردن ، كينيا ،

بولندا ، السودان ، سويسرا ، تايلاند ، أوروغواي ، زامبيا وزيمبابوي .

(د) دول أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية ، ولكنها قائمة على أسس مشابهة

لأسس المعايير الدولية ، وتغطي المعايير الوطنية بيانات إضافية فقط

:

5 دول هي : إيران ، الصين ، الفلبين ، سلوفانيا وتونس .

(هـ) دول أعدت معاييرها منفصلة عن المعايير الدولية على أسس

مشابهة للمعايير الدولية

في أغلب الحالات ، ومع ذلك فبعض معاييرها تعطي اختيارات أكثر أو

أقل من

المعايير الدولية ، ولا توجد إشارة للمعايير الدولية في المعايير

الوطنية :

16 دولة هي : البرازيل ، جمهورية التشيك ، فرنسا ، الهند ، إيرلندا ،

لتوانيا ،

موريشيس ، المكسيك ، ناميبيا ، هولندا ، النرويج ، البرتغال ، سنغافورة ، جمهورية السلوفاك ، جنوب أفريقيا وتركيا .
(و) دول مثل (هـ) ولكن كل معيار يحتوي علي نص يقارن بين المعايير الوطنية بالدولية 7 دول هي: استراليا ، الدانمارك ، هونج كونج ، إيطاليا ، نيوزلندا ، السويد ويوغسلافيا .
(ز) دول أعدت معاييرها الوطنية منفصلة :-
10 دول هي : بلجيكا ، كندا ، فنلندا ، ألمانيا ، اليابان ، كوريا ، لوكسمبورج ، أسبانيا ، المملكة المتحدة و الولايات المتحدة .
(ح) دول ليس لها معايير وطنية :- دولة واحدة هي رومانيا .
(ط) دول ليس لها معايير وطنية ولا تستخدم المعايير الدولية بشكل رسمي :-

دولتان هما : بتسوانا وليسوتو .
وهذه الدراسة هي جزء من توصيات مجلس معايير المحاسبة المالية (FASB) بالترويج لتطوير وقبول المعايير المحاسبية المتقدمة ، وقد صممت هذه الدراسة لتكون أداة مفيدة للمستثمرين والمحللين الماليين وغيرهم من مستخدمي القوائم المالية عند مقارنة المنشآت التي تستخدم المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً في الولايات المتحدة الأمريكية بالمنشآت التي تستخدم معايير المحاسبة الدولية ، كما ترمي (FASB) إلى إيجاد أساس للمعلومات للتأكد من قبول المعايير الدولية لأغراض تسجيل الأوراق المالية في الولايات المتحدة .
وتشير دراسة (FASB) إن معايير المحاسبة تعطي توجيهات أقل تفصيلاً من مبادئ المحاسبة الأمريكية ، وقد لاقت هذه الدراسة جدلاً حاراً ، حيث يرى الكثيرون أن لجنة معايير المحاسبة المالية قد زادت من التأكيد علي الفروق بين المعايير الدولية والمعايير الأمريكية .
وعلي العكس من النتائج التي توصلت إليها دراسة (FASB) فقد توصلت (هاريس) مستخدماً منهجاً مختلفاً إلى أن الشركات التي تطبق المعايير الدولية تستخدم معايير محاسبية تتماشى مع المبادئ المقبولة قبولاً عاماً في أمريكا ، ومع اختلاف كلا المعايير يرى هاريس إن استخدام المعايير الدولية لا تحل مشكلة مناسبة البيانات . وقد وجد هاريس أنه من الضروري جراء تسويات لمعاملات الشركات التابعة ، وإعادة تقييم الأصول ، وضرائب الدخل ومزايا التقاعد .

5/ مجلة المحاسبة (1997):¹

في تحقيق أجرته مجلة المحاسبة في المملكة العربية السعودية كان السؤال يدور حول أهمية الإفصاح في القوائم المالية ، وماهي المعايير والضوابط التي تحكم مدى وحجم هذا الإفصاح بالصورة التي تكفي

¹ - تحقيق حول الإفصاح ، اتفاق حول أهمية المعيار واختلاف حول مداه ، المملكة العربية السعودية مجلة المحاسبية السنة الرابعة ، العدد الثالث عشر ، مايو (1997م) ، ص 10- 15 ، .

للتعبير الصادق عن الحالة المالية للمنشأة ، وماذا عن تفسير ظاهرة وجود تباين في الممارسات المحاسبية بين المنشآت الاقتصادية . حيث أتفق المشاركون في الحوار بالاجماع علي أهمية دور معيار العرض والإفصاح التام في إيضاح المركز المالي لأي منشأة. وضرورة الالتزام بمتطلبات المعيار في القوائم المالية. بينما اختلفوا فيما بينهم في تحديد مدى أهمية هذا الإفصاح فمنهم من يري أن كفاية الإفصاح هي مسألة نسبية ترتبط بمدى حاجة مستخدمي القوائم المالية للمعلومات المالية، ومدى قدرتهم علي فهمها. وهناك مطالبة بالزام الشركات بالإفصاح الكافي لخدمة مستخدمي القوائم المالية ، كما طالب البعض بإنشاء هيئة رقابية لدفع الشركات نحو كفاية الإفصاح . كما ركز الحوار علي قيام بعض المنشآت الاقتصادية بإغفال الإفصاح عن قائمة التدفقات النقدية المتعلقة بالعمليات التشغيلية . والاستثمارية ، و التمويلية للمنشأة ، كإحدى القوائم المالية الأساسية ، وضرورة الإفصاح عن العمليات التي تتم بين المنشأة وأعضاء مجلس الإدارة أو المديرين في المنشأة وكذلك الإفصاح عن المعاملات التي تتم بين الشركة الأم وشركاتها التابعة من ناحية ، وكذلك بين الشركات التابعة وبعضها البعض من ناحية أخرى .

6/ دراسة (1998)¹ Al -..Rai and DAahmash :

- وقد استخدم الباحثان الاستبيان الذي وزع علي عينة مختارة من مدقي الحسابات القانونيين وأساتذة الجامعات الأردنية . وقد أظهرت نتائج الدراسة أن ما نسبته 95% من المدققين في عينة الدراسة يطبقون معايير المحاسبة والتدقيق الدولية ، وهذه النسبة العالية تشير إلى الحاجة الماسة للحصول معلومات مالية ملائمة بالنسبة للاقتصاد الأردني . كما يعتقد أن ما نسبته 83% من المدققين الذين شملتهم الدراسة بفائدة المعلومات الناتجة عن تطبيق المعايير الدولية وأثرها الإيجابي علي الاقتصاد الأردني . كما بينت الدراسة وجود صعوبات في تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق الدولية سببها :
- بعض التشريعات والأحكام القانونية التي تتعارض مع معايير المحاسبة الدولية ن مثل قانون الضريبة ، وقوانين التأمين والبنوك .
 - لشركات المساهمة الأردنية بيئة مختلفة عن تلك الخاصة بالشركات المساهمة العالمية ، كما أنها تختلف من حيث حجمها .
 - عدم وجود نظم تكاليف دقيقة في معظم الشركات الصناعية الأردنية .
 - عدم إلزامية تطبيق معايير المحاسبة والتدقيق من قبل الحكومة .
 - تدخل أصحاب الشركات والحكومة في عمل الإدارة .

¹ Zidk .AL- Rai and Naim Dahmash.The Effects of Applying- International Accounting and Auditing Standards to the Accounting Profession in Jordan.In Advances in International Accounting . JAL .Press Inc. 1998 PP 179-193

تناولت هذه الدراسة آثار تطبيق معايير المراجعة والتطبيق الدولية في الأردن والصعوبات التي تواجه التطبيق الكامل ، إما دراستي تناول آثار تطبيق معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة في دول العالم الثالث على مهنة المحاسبة بها .

7/ دراسة محمود (1998م)¹ :-

تناولت الدراسة رؤية المستثمر للتقارير المالية لشركات المساهمة المصرية وقدمت مقارنة لمصادر المعلومات المالية وغير المالية في مصر ونتائج دراسات سابقة في عدد من الدول . أظهرت الدراسة أن التقارير المالية المنشورة تحتل المرتبة الأولى من بين مصادر المعلومات التي يعتمد عليها في العديد من الدول وقد قدمت الدراسة تحليل للمعلومات العامة عن الشركات المرغوب الاستثمار فيها ونسبة المستثمرين في كل نوع من الاستثمار وأيضاً عدد الأسهم التي يمتلكها المستثمرين .

وقد توصلت الدراسة الميدانية لعدة نتائج أهمها :

- أن 97% من المستثمرين لا يقرؤون التقارير المالية بينما 21% منهم يقوم بقراءة هذه التقارير .

- وأن 52% من المستثمرين يعتمدوا علي شركات السمسرة كمصدر أساسي من مصادر المعلومات المالية وغير المالية عند اتخاذ قراراتهم .
- ويعتمد 37% علي الإشاعات من السوق و 33% علي الجرائد والمجلات و 28% علي التقارير المالية المنشورة .

وعن أهم جزء يتم الاهتمام به أتضح أن 93% يهتم بقائمة الدخل و 84% بقائمة المركز المالي و 71% بتقرير مجلس الإدارة و 31% بتقرير مراجع الحسابات بينما يهتم 19% فقط بقائمة التدفقات النقدية .

تناولت هذه الدراسة رؤية المستثمرين للتقارير المالية في شركات المساهمة المصرية ، إما دراستي سوف تناول أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية في ظل عولمة الأسواق والي أي مدى يؤثر ذلك على الممارسة المحاسبية في دول العالم الثالث .

8/ دراسة عبد الحفيظ (1999)² :-

حيث بينت الدراسة أن الشركات في دول شرق آسيا ، عندما حدثت الأزمة المالية لهذه الدول في عام (1997) لم تكن تتبع معايير المحاسبة الدولية ، ولم تفصح بالقدر الكافي عن أعمالها من خلال بياناتها المالية ، الأمر الذي لم يسمح لأصحاب العلاقة بالحصول علي أي دلائل ، أو حتى مؤشرات أولية عن الأوضاع المتردية لتلك الدول ، وقد وصل الوضع إلي نقطة لم تعد تتمكن عندها المؤسسات من سداد ديونها الدولية التي استحققت بشكل متسارع أثر سيل الافلاسات لهذه الشركات

¹ - محمود إبراهيم عبد السلام ، رؤية المستثمرين للتقارير المالية لشركات المساهمة المصرية ، الإسكندرية ، دار الإشعاع (1998م) .

² - عبد الحفيظ منصور ، الشفافية ، معايير الإفصاح والسرية المهنية . الأردن ، عمان مجلة المدقق ، العدد 38 ، (1999) .

وهنا تكمن أهمية المعلومات التي يجب أن تفصح عنها تلك الشركات في بياناتها المالية التي تعتمد كأساس لاتخاذ قرارات الاستثمار والإقراض ، وشتى أنواع التعامل الأخرى مع هذه الشركات ، وهنا تكمن أهمية تحضير البيانات المالية وفقاً لبيانات وأسس معروفة معتمدة توفيراً للشفافية العمل .

ويقول منصور بأن هنالك دروساً قد اكتسبت من الأزمة الآسيوية حيث تبين أن دولاً مثل كوريا ، تايلاند ، إندونيسيا ، ماليزيا و القليلين ، نتيجة عدم اعتمادها المعايير الدولية لم تستطع إظهار الوضع الحقيقي لشركاتها لا سيما في المواضيع الآتية :

1/ أعداد البيانات المالية الموحدة ، وأجراء المقاصة فيما بين شركات المجموعة الواحدة

2/ تسجيل ومحاسبة الأعمال والقروض بالعملات الأجنبية .

3/ التقرير والإفصاح عن قطاعات الأعمال .

4/ التقرير والإفصاح عن الالتزامات المحتملة .

5/ الإفصاح في البيانات المالية للبنوك والمؤسسات المالية .

وقد تطرقت الدراسة إلى أهمية التقارير السنوية والفصلية تقارير المحللين الماليين ، ومدى أهمية المعايير الدولية في المحاسبة والإفصاح عن العمليات المالية وفقاً لهذه المعايير .

ترى الباحثة إن هذه دراسة قد تطرقت إلى أهمية إتباع معايير المحاسبة الدولية ، حيث إن عدم إتباعها في دول جنوب شرق آسيا قد أدى إلى عدم وجود الإفصاح التام ، الأمر الذي أدى إلى عملية تضليل في القوائم المالية المنشورة ، ويعتبر هذا من أسباب القيام بهذه الدراسة ، من أجل إبراز أهمية وخطورة معايير الإفصاح وضرورة الالتزام به.

9/ دراسة فؤاد (2000م)¹ :

تناولت الدراسة التعرف بالشركات المتعددة الجنسية و المشاكل المحاسبية التي تواجهها نتيجة الاختلاف والتباين في تطبيق معايير المحاسبة الدولية وتطرقت الدراسة إلى أسس توحيد القوائم المالية للشركات متعددة الجنسية ودور معايير المحاسبة الدولية في تحديد الربح المحاسبي لهذه الشركات .

عرضت الدراسة إلى المشاكل التي تنتج من عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية للشركات متعددة الجنسية وان الاختلاف والتباين في الممارسة المحاسبية ومستويات الإفصاح والقياس في البيانات المالية للشركات متعددة الجنسية يؤدي إلى تباين في نتائج المركز المالي والأداء لتلك الشركات .

استخدمت الدراسة منهج مختلط يجمع بين المنهج الاستنباطي واستقرائي لاختبار الفرضيات . توصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها رغم إصدار القوانين التي تطالب بتطبيق معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في

¹ - فؤاد توفيق ياسين ، دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تحديد الوعاء الضريبي في الشركات المتعددة الجنسية في ظل قانون ضريبة الدخل الأردني رقم 14 لسنة 1985م ، دكتوراه غير منشورة جامعة أم درمان الإسلامية ، (2000م).

الأردن إلا أن نسبة الإفصاح في شركات المساهمة العامة متدنية جداً. أوصت الدراسة بأن يصدر من الجمعيات والسلطات المحلية تعليمات تلزم الشركات متعددة الجنسية بمسك حساباتها وفق قواعد المحاسبة المتعارف عليها عالمياً والمعتمدة داخل الأردن هذه الدراسة تبحث في كيفية تحديد الوعاء الضريبي للشركات المتعددة الجنسيات باستخدام معايير المحاسبة والمراجعة الدولية بالأردن ، إما دراستي فإنها تبحث في إمكانية تطبيق معايير المحاسبة الدولية في الدول النامية وأثار ذلك على الممارسة المحاسبية في تلك الدول .

10/ دراسة ندى (2000م)¹ :

في دراسة لهيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (1998م) أظهر الاستبيان والتقارير المالية لبعض المصارف اختلافاً في قياس وإثبات عمليات التمويل بالمشاركة بين مصرف وآخر واختلاف طرق عرضها والإفصاح عنها، ولهذه الاختلافات في التطبيق عدة تأثيرات فقد يكون من الصعب مقارنة أرباح مصرف بأرباح مصرف آخر، وبالتالي تقل فائدة المعلومات لمستخدمي القوائم المالية للمصارف ، كما أنها تؤثر علي توزيع نتائج عمليات التمويل المشتركة من ربح أو خسارة ، وتجنباً لكل هذه العيوب أعدت هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية معياراً يضبط عمليات التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية. تهدف هذه الدراسة إلي التحقق من تطبيق المصارف لمعيار المشاركة الذي أعدته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية (هـ . م . م . م . م . س) والذي ألزم بنك السودان بتطبيقه ابتداءً من يناير (1998م) . كما يهدف إلي التعرف علي الآثار المترتبة علي تطبيق ذلك المعيار وما إذا كانت هنالك صعوبات تحول دون تطبيقه والالتزام به . ومن خلال المعلومات التي جمعها وتحليلها خلصت الدراسة إلي الآتي :-

- 1- هنالك بعض بنود المعيار تم تطبيقها تطبيقاً جزئياً ، وذلك بسبب ارتفاع معدلات التضخم ، وكون أن أغلب موارد البنوك تتكون من الودائع قصيرة الأجل ، بالإضافة إلي مخاطر

التعسر المالي الذي تعاني منه المصارف عموماً .

- 2- هنالك بنود تم تطبيقها تطبيقاً كاملاً. إن هنالك توافق في الممارسة العملية مع ماورد في المعيار
- 3- من الصعوبات التي واجهت المصارف في تطبيق المعيار عدم إلمام الكوادر البشرية العاملة في بعض المصارف الإسلامية بنود المعيار وكيفية تطبيقه ، حيث أن العاملين لم يتلقوا التدريب الكافي في النواحي الفقهية والمحاسبية حتى يتمكنوا من عرض نتائج أعمال البنوك

¹ - ندي قسم السيد حاج أحمد ، معيار التمويل بالمشاركة في المصارف الإسلامية التطبيق والآثار ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزيرة ، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية (2000م).

الإسلامية ومواقفها المالية علي الوجه الصحيح .
أما أهم التوصيات :-

- بالنسبة للبنود التي طبقت جزئياً بسبب المشاكل التي تواجه الاقتصاد السوداني والتي تعيق

تطبيق المعيار من الناحية المحاسبية، توصي الدراسة بأن تقوم المصارف بمناقشة هذه

المشاكل مع بنك السودان ووزارة المالية والاقتصاد الوطني وأن يتم وضع المقترحات

اللازمة لحلها حتى يكون هنالك تطبيق كامل للمعيار .

- تلاحظ أن الإدارات العليا في بعض المصارف تفرض طرقاً أخرى في الإثبات تختلف عن

المعيار ، عليه توصي الدراسة بأن يتم إلزام الإدارات العليا بتلك المصارف بتسجيل هذه

البنود كما ورد في المعيار حتى يكون هنالك توحيد كامل في الممارسة المحاسبية في كل

المصارف السودانية.

- لكي يتم تذليل الصعوبات التي تواجه تطبيق المعيار توصي الدراسة بعمل دورات تدريبية

للعاملين بالمصارف الإسلامية وذلك بإقامة ندوات وورش عمل وأن تركز إدارات تلك

المصارف علي تثقيف تلك الكوادر بجوانب المعيار الفقهية والمحاسبية وتعريفهم بالهيئة

التي قامت بإصدار المعايير وأهدافها حتى يتمكنوا من التطبيق الكامل لكل بنود المعيار .

تناولت هذه الدراسة المعوقات التي تقف وراء عدم التطبيق الكامل لمعيار المشاركة الذي وضعته هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية

الإسلامية ، أما دراستي الحالية تحاول البحث الأسباب وراء عدم تطبيق معايير المحاسبة الدولية بالدول النامية ومعرفة الفوائد التي يمكن إن

تجنيها هذه الدول من تطبيقها.

11 / دراسة المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة) IFAD (¹ :

ابتداءً من العام (2000م) ومن اجل تطوير مجموعة متكاملة وعالية الجودة من معايير المحاسبة الدولية لتحقيق العالمية في مبادئ إعداد

التقارير المالية ، أنجز المنتدى الدولي لتطوير المحاسبة (IFAD) بمعرفة مكاتب المحاسبة الكبرى ثلاثة أبحاث للوقوف علي :

1/ المشاكل التي تعترض عملية عولمة الممارسة المحاسبية وتبني مجموعة واحدة من المعايير العالمية عالية الجودة ، وبالأخص معايير

المحاسبة الدولية .

¹ IFAD, 2002, GAAP Convergence 2002 , IFAC , [http:// www. Ifac .org](http://www.ifac.org) \1

2/ مدى إقدام الدول المختلفة علي تطبيق معايير المحاسبة الدولية أو توفيق معاييرها الوطنية معها ، سواء علي مستوى الحكومات أو علي مستوى الهيئات النظامية في الدول ، أو علي مستوى المجالس الوطنية لتلك الدول .

3/ المداخل التي اتبعتها الدول والإجراءات التي تبنتها لتحقيق هدف التوافق أو التطبيق ، ومن ثم اقتراح الآليات الممكنة للإسراع بعملية التوافق .

وقد قدمت هذه الأبحاث في ثلاث دراسات منشورة على موقع الاتحاد الدولي لهيئة المحاسبة الوطنية في أعوام 2000 ، 2001 ، 2002 م . وتعتبر دراسة 2002 أهم الدراسات لأنها عكست حقيقة عمل المجالس الوطنية تجاه المعايير الدولية . وغطت الدراسة ثلاث حقائق : هي ما إذا كان هنالك خطة أو نية لتطبيق المعايير الدولية والتوافق معها ، ما هي طبيعة الخطة أن وجدت ، وما هي الصعوبات أو المعوقات التي تعترض تقدم الخطة أو تمنع الدولة من التفكير في التوافق مع المعايير الدولية . للوقوف على هذه الحقائق أعدت قائمة استقصاء من (21) سؤال وجهت إلي مكاتب المحاسبة (54) دولة من أنحاء مختلفة من العالم منها المملكة العربية السعودية ومصر وتونس . وفيما يلي ملخص للنتائج والمقترحات التي قدمتها الدراسة

0- وجود خطة أو نية للتطبيق أو التوافق :

أوضحت نتائج الدراسة أن (51) دولة تمثل 95% من عينة الدراسة لديها خطة أو على الأقل النية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية (2 فقط من 51 دولة طبقت معايير المحاسبة الدولية هما قبرص وكينيا . ثلاث دول فقط بنسبة 5% من عينة الدراسة لا يوجد لديها خطة أو مجرد النية للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية ، والدول الثلاث هي اليابان والمملكة العربية السعودية و أيسلندا .

1- فلسفة وإستراتيجية التوافق مع معايير المحاسبة الدولية :

لاستكشاف فلسفة الخطة التي تتبناها الدولة للتوافق مع المعايير الدولية حاولت الدراسة الكشف عن مصدر الدعم للخطة ، فمصدر الدعم قد يكون الحكومة أو التشريع ، كما قد يكون مصدره هيئة نظامية كالبنوك المركزية أو هيئات سوق المال ، أو قد يكون مصدره المجلس الوطني للمعايير أو الهيئة الوطنية للمحاسبين . ولقد أوضحت النتائج أن (39) دولة بنسبة 57% لديها خطة رسمية صادرة عن جهة حكومية وذلك للتوافق مع معايير المحاسبة الدولية . من هذا العدد (25) دولة عضو في الاتحاد الأوروبي أو تخطط للدخول فيه ، حيث أصبحت هذه الدول ملزمة بتوفيق معاييرها الوطنية تبعاً للتشريع الصادر عن البرلمان الأوروبي . نسبة 15% من عينة الدراسة مصدر دعم الخطة فيها هو مجالس المعايير الوطنية والهيئات المحاسبية دون وجود إلزام حكومي . أما بقية الدول فإن مصدر الدعم لديها ينبع

من مصادر أخرى خاصة أن هذه الدول لديها النية فقط لإعداد خطة للتوافق في الأجل القصير .
تجدر الإشارة هنا إلى أن الدول التي أقدمت أو لديها النية لتقديم على تطبيق المعايير الدولية صراحة هي دول ليس لديها بنية أساسية أو موارد كافية لإعداد معاييرها الوطنية الخاصة بها ، لهذا فإن هذه الدول ليس من المتوقع أن تشارك بفعالية في صناعة المعايير الدولية . أما الدول التي لديها موارد أو البنية الأساسية لأعداد معاييرها الوطنية فإنها تتبنى خطة للتوافق مع المعايير الدولية ، وتتدرج خطة التوافق بحسب حجم البنية الأساسية المحاسبية والموارد المتاحة لهذا الغرض . على سبيل المثال الدولة التي لديها بنية أساسية ممثلة في جامعات ومكاتب للمحاسبة فإنها سوف تعد نسخة وطنية من المعايير الدولية دون أن تشارك في الأعداد ، أما الدول التي لديها مؤسسات وطنية قوية وموارد مالية مخصصة لصناعة المعايير ولديها خبرة طويلة في هذه العملية فإنها سوف تساهم بفعالية في الهيئة الدولية لصناعة المعايير المحاسبية في الهيئة الدولية لصناعة المعايير المحاسبية كما أن الخطط الموجودة لديها سوف تكون خطط لتوفيق المعايير الوطنية مع المعايير الدولية

2- المشاكل والمعوقات :

استعرضت الدراسة بعض المشاكل التي تعيق خطط التوافق أو تمنع الدول من التفكير في تبني خطة معينة لهذا الغرض، من هذه المشاكل مايلي :

1/ الطبيعة المعقدة التي تصاغ بها بعض المعايير : مثل المعايير المرتبطة بالاستثمارات والمشتقات والأدوات المالية والمعايير المرتبطة بالقيمة العادلة عموماً . هذه المعايير يكتنفها الكثير من الصعوبات تؤدي إلى عدم فهمها، عدم إمكانية تطبيقها ، ومن ناحية أخرى فإن مفهوم القيمة العادلة مفهوماً نظرياً لا يمكن التحقق منه على أرض الواقع ، وحتى إذا أمكن فهمه بالمضمون الذي تقصده المعايير الدولية فإن معظم الدول أما أن ، لا يكون لديها تشريعات منظمة للأدوات المالية أو أنها تختلف عن الدول الأخرى في تنظيم مثل هذه الأدوات أو أنها ليس لديها أسواق على درجه من الكفاءة التي تفرز قيم سوقية يمكن استخدامها بديلاً للقيمة العادلة .

2/ التوجه الضريبي والحكومي: بعض الدول يكون الهدف من التقارير المحاسبية فيها هو حساب الربح الضريبي أو إنتاج معلومات تساعد المخطط القومي على إعداد البيانات القومية التي تساعد في التخطيط واتخاذ القرارات على المستوى القومي . مثل هذه الدول ما زالت موجودة حتى على الرغم من تبني معظم دول العالم لبرامج الإصلاح الاقتصادي التي منها تحرير الشركات وإدخال القطاع الخاص شريكاً في الشركات والشركات الوطنية أو مالكا لها.

3/ قناعة المستثمرين ومستخدمي القوائم المالية الآخرين

بالمعايير الوطنية : التصور هنا إنها ليست قناعة وإنما هي في حقيقتها تعود للمستثمرين ومستخدمي القوائم المالية علي المعايير الوطنية إلى الدرجة التي يصعب فيها تحول أولئك المستخدمين إلى قراءة قوائم مالية أعدت باستخدام طرق محاسبية غير لم يتعودوا عليها ، خصوصا إن الثقافة المحاسبية لمستخدمي القوائم المالية في هذه الدول تعتبر ضعيفة للدرجة التي لا تمكنهم من فهم القيم المالية المنتجة بدائل محاسبية مختلفة .

4/ مشاكل الترجمة : المعايير الدولية تصدر باللغة الإنجليزية وبمصطلحات محاسبية إنجليزية متعارف عليها . تكمن الصعوبة هنا أن التراجع قد تصل إلى مقابل المصطلح من اللغة الوطنية ولكن المصطلح الوطني قد لا يعكس مضمونه نفس المضمون المقصود في المعايير الدولية وبالتالي تفقد عملية الترجمة فاعليتها .

المقترحات :

اقترحت دراسات المنتدى مجموعة من الخطوات والآليات لمساعدة الدول في البدء أو الإسراع بتبني وتنفيذ خطط التوافق مع معايير المحاسبة الدولية وهذه الخطوات تتضمن :

- لابد أن يكون لدى الدولة خطة تهدف إلي تحقيق التوافق مع المعايير الدولية أو تبني تحول الشركات الوطنية إلي تطبيق المعايير الدولية .
- تقوم الدولة بتحديد الفروق بين المعايير الوطنية ومعايير المحاسبة الدولية ودراسة هذه الفروق واستبدال البدائل والحلول المختلفة في المعايير الوطنية بمثيلاتها في المعايير الدولية إذا كانت الظروف تسمح بذلك.
- تقوم الدولة بإصدار معياراً وطنياً متوافقاً مع كل معيار دولي .
- يقتصر التطبيق للمعايير الدولية أو الوطنية المتوافقة علي مجموعة محدودة من الشركات .
- أن تقترن عملية التحول إلي المعايير الدولية أو التوافق معها بالتدريب الفعال علي مستوي المهنة ومعدّي القوائم المالية وأن تدرج معايير المحاسبة الدولية في المقررات الدراسية للجامعة.
- أن تحدد الخطة تاريخاً محدداً لإنجاز أهدافها .

12/ دراسة محمد عبده (2001)¹ :

تهدف هذه الدراسة للتعرف علي واقع تطبيق معايير المحاسبة للمؤسسات المالية الإسلامية ، والمؤثرات التي تحول دون عملية التطبيق أو تدعّمه للوقوف علي مشاكل أو عوائق هذا التطبيق ، وتنفيذاً لذلك فقد تم دراسة درجة تطبيقات المصارف الإسلامية في كل من السودان واليمن والبحرين لأربعة معايير محاسبية وهي معيار العرض والإفصاح العام ،

¹ - محمد عبده النعمان ، المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية بين واقع الممارسة وطموح التطبيق ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2001م) .

حسابات الاستثمار ، معيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء ومعيار التمويل بالمضاربة .

إما فرضيات الدراسة فتمثلت في مجموعتين :-

المجموعة الأولى :

1-1 عدم شمولية تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف الإسلامية .

1-2 يختلف مستوى تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف السودانية عن مستوى تطبيق هذه المعايير في المصارف الإسلامية في كل من اليمن والبحرين .

1-3 يختلف مستوى تطبيق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية في المصارف السودانية باختلاف نوع المصرف عند الإنشاء ما إذا كان إسلامي أو تقليدي .

المجموعة الثانية :

2-1 عدم تفاعل إدارة المصارف مع المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية .

2-2 عدم تهيئة النظام المحاسبي المالي للمصرف ليوافق المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية .

2-3 عدم انسجام المتطلبات القانونية مع متطلبات المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية .

2-4 عدم تحمس المراجع الخارجي للمعايير المحاسبية (م. م. س) .

2-5 ضعف العملية الترويجية لل (م. م. م. س) من قبل هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية .
أما أهم النتائج التي توصلت لها الدراسة :

1- إن درجة تطبيق المصارف الإسلامية للمعايير المحاسبية لم تصل إلى درجة التطبيق الشامل حيث وصلت نسبة فقرات المعايير التي كانت درجة تطبيقات المصارف لها كبيرة جدا 26% من إجمالي فقرات المعايير التي جرت عليها الدراسة .

2- إن مستوى تطبيقات عينة المصارف اليمنية وعينة المصارف البحرينية لبعض أجزاء معيار العرض والإفصاح العام أفضل قليلا من مستوى تطبيقات عينة المصارف السودانية .

3- عدم وجود اختلاف في درجات تطبيقات المصارف لمعيار الإفصاح عن أسس توزيع الأرباح بين أصحاب حقوق الملكية وأصحاب حسابات الاستثمار بين عينة المصارف السودانية وعينة المصارف اليمنية والبحرينية .

4- عدم وجود اختلافات في مستويات تطبيقات المصارف لمعيار المراجعة والمراجعة للآمر بالشراء، ومعيار التمويل بالمضاربة بين عينة المصارف السودانية وعينة المصارف اليمنية .

5- عدم تحمس إدارات المصارف وعدم تجاوبها مع المعايير المحاسبية للمؤسسات المالية الإسلامية الأمر الذي يجعل معدي التقارير المالية

يواجهون إعاقة من الإدارة المشرفة عليهم إذا ما قاموا بتطبيق هذه المعايير .

6- عدم قيام إدارة المصارف بعقد الدورات التدريبية الكافية للموظفين حول عملية تطبيق المعايير المحاسبية ، التي من شأنها كسر حاجز الخوف من تطبيق معايير جديدة بالنسبة لهم ، والقضاء علي أي صعوبات في المعايير المحاسبية التي يواجهها المحاسب والمتمثلة في عدم وضوح المصطلحات وعدم وجود التفسيرات .

7- اتضح إن مكاتب المراجعة غير متحمسة لمعايير المحاسبة والمراجعة لل (م . م . س) خاصة وإن المحاسب هو المتحكم في كمية المعلومات التي يجب أن تتضمنها القوائم المالية للمصرف والتي تعتمد عليها الجهات المختلفة التي همها اتخاذ القرارات ذات الصلة بهذه المصارف ، إلا أن احتياجات هذه الجهات ترتبط بجودة المعلومات ، وكميتها ، ومدى ترابطها بموضوع القرار الذي يتخذه ، والتي يصعب علي المراجع الخارجي توفيرها بالشكل المطلوب ما لم تكن وفقا للمعايير المحاسبية .

أما أهم التوصيات فكانت :

- علي إدارة المصارف أن تترجم تفاعلها مع المعايير إلى أفعال من خلال القيام بعقد الدورات التدريبية المكثفة ، وإقامة ورش العمل لزيادة فعالية التدريب إضافة إلى القيام بتهيئة نظامها المحاسبي ليكون منسجما مع متطلبات الجديدة لل (م . م . م . س) .

- قيام الجهة المشرفة علي أنشطة المصارف بإقناع إدارة المصارف بتطبيق المعايير ، والتنسيق مع الهيئة المهنية المشرفة علي مكاتب المراجعة بحث المراجعين بتطبيق (م ، م ، م ، س) قبل قيامها بإلزام المصارف بتطبيقها .

- علي مكاتب المراجعة أن تتحمل مسئوليتها تجاه عملية تطبيق (م . م . م . س) من خلال التأكد من عملية تطبيقها ، وإن جعلها بمثابة الحكم لإتباع المصرف الإسلامي الأسس المحاسبية السليمة ، خاصة وأنه من الصعوبة لأي جهة أخرى غير المراجع التأكد من عملية قيام المصارف بتطبيق المعايير المحاسبية ، خاصة وإن المراجع الخارجي يمثل الطرف المحايد بين إدارة المصرف والمساهمين ومستخدمي المعلومات الآخرين ، الأمر الذي يجعلهم محل ثقتهم .

تناولت هذه الدراسة مدى تطبيق معايير المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية في اليمن والسودان والبحرين ، أما دراستي سوف

تتناول معايير المحاسبة الدولية ومدى تطبيقها في الدول النامية والتعرف على المكاسب التي ستجنيها هذه الدول من التوافق مع المعايير الدولية .

13/ دراسة محمد حمد (2001)¹ :

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد الآثار المتوقعة لدخول السودان لعصر العولمة علي القطاع المصرفي التجاري السوداني وذلك بالتعرض لنقاط الضعف التي توجد في المصارف الحالية والرجوع لنقاط القوة التي توجد فيها للاستفادة منها لمواجهة تحديات العولمة .
فروض الدراسة فهي :

- 1/ أن قوانين المصرف المركزي المقيدة وغير المستقرة ستؤدي إلى ضعف موقف المصارف المحلية التنافسي .
- 2/ إن ضعف الوضع الإداري في المصارف مقارنة بالخدمات التي تقدمها مصارف العولمة يؤدي إلى ضعف موقف المصارف المحلية التنافسي
- 3/ أن ضعف الخدمات المقدمة من المصارف المحلية مقارنة بالخدمات الممتازة التي تقدمها مصارف العولمة يؤدي إلى ضعف موقف المصارف المحلية التنافسي .
- 4/ أن مصارف العولمة تتميز بإمكانياتها المادية ورؤوس أموالها الضخمة مقارنة بالمصارف المحلية مما يضعف موقف المصارف المحلية التنافسي .

أهم النتائج التي توصلت إليها :-

- 1/ ضعف إمكانيات المصارف التجارية المحلية الأمر الذي يقلل من إمكانية حركتها نحو الاستثمار داخلياً وخارجياً مما يعطي المصارف ذات الإمكانيات المادية الكبيرة فرصة التفوق التنافسي في هذا المجال .
- 2/ الوضع الإداري في المصارف التجارية المحلية يعاني من الضعف الواضح من حيث عدم تأهيل القائمين علي الإدارة وتبنيهم لسياسات إدارية سلبية ، وكذلك الحال علي مستوي الموظفين حيث أن الغالبية من حملة الشهادة السودانية أو حملة الشهادات الجامعية غير ذات الصلة بالعمل المصرفي مم يجعلهم علي جهل تام بكثير من العمل المصرفي وهم يشتركون مع مدراءهم في ضعف الإلمام باللغة الإنجليزية وكيفية التعامل مع تقنية الحاسوب بالرغم من أنها من المتطلبات الأساسية للعمل المصرفي في عالم اليوم .

- 3/ أن الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية المحلية تعتبر ضعيفة إلى حد كبير خصوصاً إذا ما قارناها بالخدمة المصرفية في عالم اليوم وما بلغته من تطور حتى في كثير من البلدان النامية ، وحتى هذه الخدمات المحدودة تقدم في يوم عمل قصير جداً ، ويستغرق تقديمه وقت طويل جداً الأمر الذي يهدد بتحول العملاء في حالة ظهور مصارف عالمية تقدم خدمات أفضل كما ونوعاً إلى حد بعيد .
- أما أهم التوصيات التي أنتهت إليها الدراسة هي :

¹ - محمد حمد محمود ، أثر العولمة علي القطاع المصرفي التجاري السوداني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، كلية الدراسات التجارية (2001م).

- لابد للمصارف التجارية المحلية أن تندمج مع بعضها البعض لتكون وحدات مصرفية قوية وذلك لتقليل الهوة بينها وبين المصارف ذات الإمكانيات الضخمة ، ولابد من ترسيخ مفهوم أن الاندماج هو الخيار الأمثل لتوفيق أوضاع المصارف المحلية ، باعتبار أنه يعني أكثر من زيادة رأس المال ويتجاوز ذلك لتوحيد القدرات المادية والبشرية والخبرات والعلاقات وغيرها من العناصر التي تدعم موقف المصارف المحلية التنافسي في وجه مصارف العولمة . ويمكن للمصارف المحلية بعد القيام بعمليات الاندماج داخل السوق المحلي أن تتجه نحو خلق كيانات مصرفية عبر الاندماج مع مصارف خارجية مستفيدة من تجربتها المصرفية الإسلامية الطويلة لتتوحد قدراتها مع المصارف الأخرى التي تعمل بذات الأسلوب لتكون النتيجة كيانات مصرفية قادرة علي المنافسة في ظل العولمة ، ليس محلياً فحسب بل إقليمياً ودولياً .

- الوضع الإداري بالمصارف لابد من النظر إليها باهتمام كبير باعتبار أن الإدارة هي العقل المفكر الذي يحرك الموارد كافة والتي تصبح بلا قيمة مهما كبرت في ظل غياب الإدارة الفاعلة . ويجب تطوير الإدارة من حيث أسس اختيار تطوير المدراء وتأهيلهم من النواحي الأكاديمية و المهنية وتعريفهم بمتطلبات التقنية الحديثة ، كما يجب الاهتمام باختيار الموظفين وفقاً لأسس التخصص مع القيام بتأهيلهم وتدريبهم بشكل منظم .

- علي المصارف الاهتمام بمستوى الخدمات التي تقدمها باعتبار أنها أكبر عامل لجذب الجمهور وذلك بتطوير الخدمات الحالية بحيث يتم تقديمها بشكل أفضل وأسرع مع زيادة ساعات العمل اليومي ، وإدخال التقنيات الحديثة كتقديم الخدمة المصرفية عبر وسائط الاتصال الحديثة (الإنترنت) أو (الهاتف النقال) وهي الخدمات التي قطعت فيها مصارف العولمة شوطاً بعيداً وستكون عامل جذب لها في مواجهة المصارف المحلية إذا لم يتم التعامل فيها والاتجاه نحوها .

تناولت هذه الدراسة الآثار المتوقعة لدخول السودان عصر العولمة بالتركيز على القطاع التجاري وابرز نقاط القوة والضعف لتساهم في التقليل من الآثار السالبة للعولمة ، أما دراستي سيتناول معايير المحاسبة الدولية في ظل العولمة وآثار تطبيقها أو عدم تطبيقها على الدول النامية.

14/ دراسة مصطفى (2002م)¹ :-

تبحث هذه الدراسة في دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق رأس المال من خلال محاولة التعرف علي واقع تطبيق معايير المحاسبة و المراجعة الدولية والمحلية من قبل المؤسسات والشركات المدرجة بسوق الخرطوم للأوراق المالية .

توصلت الدراسة للنتائج الآتية :-

¹ - مصطفى نجم البشاري ، دور معايير المحاسبة والمراجعة في تنشيط أسواق رأس المال ، الخرطوم ، رسالة دكتوراه ، جامعة أم درمان الإسلامية ، (2002) .

ضرورة تطوير قواعد وأصول مهنة المحاسبة والمراجعة لمواكبة التطور السريع في مجال النشاط الاقتصادي ، وان التقارير المالية يجب أن توفر المعلومات اللازمة للمستثمرين في الأوراق المالية وغيرهم والتي تمكنهم من اتخاذ قرارات الاستثمار في أسواق رأس المال ، وقد أثبتت الدراسة أن معايير المحاسبة والمراجعة تلعب دورا هاما وفاعلا في تنشيط كفاءة سوق المال ، وذلك من خلال تحسين جودة المعلومات المحاسبية التي تتضمنها التقارير المالية . ومن خلال الدراسة الميدانية أثبتت الدراسة ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالي وتوصلت إلى إن هنالك اتجاه قوي لضرورة العمل بمعايير المحاسبة الدولية بنسبة 74% وان هنالك اتجاه قوي لضرورة تطوير معايير المحاسبة والمراجعة السودانية بنسبة 94% .

تناولت هذه الدراسة دور معايير المحاسبة والمراجعة الدولية في تنشيط أسواق رأس المال ، أما دراستي ستتناول أهمية الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والتعرف على مدى التوافق بين المعايير الوطنية والدولية.

15/ دراسة عثمان (2002)¹ :

توضح الدراسة دور الإفصاح في شرح وإيضاح ما تتضمنه القوائم المالية من بيانات ومعلومات تجعلها واضحة ، فالتعقيد الذي أصاب بيئة المحاسبة والتشابك في الاقتصاد العالمي وعمليات الاندماج وغيرها من النشاطات الاقتصادية جعلت الحاجة ملحة لمزيد من البيانات ، حيث إن البيانات التي تتوفر في صلب القوائم قد تكون غير كافية مما يتطلب إرفاق إيضاحات ومذكرات تشرح وتوضح تلك الأرقام ويشارك في مهمة توصيل البيانات غير المضللة لمستخدمي القوائم المالية جهات مختلفة منها معدو تلك القوائم والمراجع الخارجي ، وبالتالي فإن مبدأ الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية لم يجد ما يستحق من عناية وتوضيح للدور الكبير الذي ينبغي إن يقوم به في النشاطات المحاسبية . قامت الدراسة علي اختبار الفرضيات الآتية :

3- القوائم المالية للشركات موضوع الدراسة (بلاسكو للصناعات البلاستيكية ومصنع الراجحي للصناعات الخشبية بالمملكة العربية السعودية) لا تفي بمتطلبات الإفصاح الواردة في المعايير المحاسبية .

4- إن مستوى الإفصاح في شركتي البحث يختلف حسب شخصية المراجع القانوني .

5- الالتزام بتطبيق المعايير المحاسبية في عرض بنود القوائم المالية يسهل من فهمها واستيعابها بواسطة المستخدمين .

- تصعب مقارنة القوائم المالية للشركات المختلفة إذا لم تلتزم بالمعايير المحاسبية في الإعداد والعرض .

أهم ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي :

¹ - عثمان عبده حسن ، الإفصاح العام وأهميته لمستخدمي القوائم المالية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة النيلين ، الخرطوم ، 2000م.

- أهمية الدور الذي تلعبه المعايير المحاسبية في ضبط التقارير المالية وإخراجها بصورة تجعلها مفيدة لمستخدمي القوائم المالية وبدونها فإن التقارير المالية تكون مضللة في اتخاذ القرار لذلك يجب أن تكون مستوفية للأهداف والشروط النوعية للمحاسبة المالية والمعايير التي تجعلها صالحة للإفصاح الملائم .

6- القوائم المالية هي أهم وسائل التقرير المالي والنتائج الرئيسي للمحاسبة المالية كما أنها تمثل الوسيلة الرئيسية لتوصيل المعلومات لمتخذي القرار كما إن تطبيق الإفصاح في التقارير المالية يساعد مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قرارات صائبة ، مع مراعاة وجود تباين في المعلومات التي تحتاجها كل فئة من الفئات التي تستخدم المعلومات المالية عند اتخاذ القرار ومن الصعب تلبية احتياجات كل الفئات .

تناولت هذه الدراسة الإفصاح العام وأهميته بالنسبة لمستخدمي التقارير المالية وفي بيان الوضع الحقيقي للمنشأة، أما دراستي ستناول معايير المحاسبة الدولية بصورة عامة وأثرها على الممارسة المحاسبية في دول العالم الثالث .

16/ دراسة ماجد (2002م)¹ :

تناولت الدراسة مفهوم الإفصاح في المحاسبة من خلال المقومات الأساسية والتعرف على البيانات المالية المنشورة في القوائم المالية ومعرفة مدى التزام شركات المساهمة العامة بتطبيق المعيار المحاسبي الدولي رقم (1) عرض القوائم المالية . تمثلت مشكلة الدراسة في كيفية العرض الصحيح للقوائم المالية ومعرفة مدى التزام هذه الشركات بتطبيق هذا المعيار ، وما هو الإفصاح الملائم والكافي في هذه القوائم المالية الذي يتناسب مع احتياجات المستفيدين .

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي لاختبار الفرضيات حيث توصلت الدراسة إلى نتائج عديدة منها أن شركات المساهمة العامة الصناعية تلتزم بالإفصاح عن السياسات المحاسبية كما جاء بالمعيار بنسبة عالية . وتوصي الدراسة بأن علي شركات المساهمة العامة الصناعية تحسين مستوى الإفصاح عن رأس المال والالتزام بقواعد الإفصاح كما جاء في نص المعيار .

تناولت الدراسة مفهوم الإفصاح العام ومعرفة مدى التزام الشركات بالمعيار رقم (1) والإفصاح الكافي والملائم ، إما دراستي تتناول المعايير الدولية ككل في ظل العولمة والتغيرات المتلاحقة بها ومدى تطبيقها بالدول النامية.

17/ دراسة صلاح (2002) ¹:

¹ - ماجد علي أحمد ناصر ، مدى التزام شركات المساهمة العامة بمعيار الإفصاح أثره علي القوائم والتقارير المالية ، الخرطوم جامعة جوبا ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، (2002م).

¹ - صلاح علي أحمد محمد ، المعلومات المحاسبية وأثرها علي قرارات الاستثمار في سوق رأس المال ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) جامعة أم درمان الإسلامية ، 2002م .

درست اثر كفاءة المعلومات المحاسبية علي قرارات الاستثمار في سوق رأس المال . من خلال دراسة ميدانية علي سوق الخرطوم للأوراق المالية باستخدام المنهج الوصفي التحليلي ، توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :-

أن جودة المعلومات المحاسبية ترتبط بمدى ملاءمتها في اتخاذ القرارات وتعتبر المعلومات أكثر منفعة لأغراض اتخاذ القرارات ، وتمثل المعايير أهمية كبيرة لمتخذي القرار الاستثماري في سوق الأوراق المالية وذلك من خلال دورها في إعداد القوائم المالية ، وكذلك يعتبر مفهوم (الاتساق) في المعايير المحاسبية وسيلة فعالة لتقليص الهوة بين الأساليب والممارسات المحاسبية المطبقة بين الدول المختلفة ، ويزيد هذا من فعالية مفهوم القبول الدولي للقوائم المالية وبالتل إلى تنشيط كفاءة الأسواق المالية . وتوضح الدراسة أن الإفصاح عن المعلومات المحاسبية والمعلومات العامة الأخرى له أهمية بالغة لمتخذ القرار الاستثماري في الأسواق المالية وترجع تلك الأهمية لاهتمام المستثمر في ترشيد قراره بشأن شراء أو بيع الأوراق المالية وبالتالي ينعكس ذلك علي تفعيل كفاءة السوق من حيث تأثير الإفصاح علي محتوى وطريقة عرض المعلومات المحاسبية وأثبتت الدراسة وجود علاقة معنوية موجبة تربط بين المخاطر التسويقية والمخاطر المحاسبية وتنعكس هذه النتيجة علي أهمية المعلومات المحاسبية ومدى تأثيرها علي قرارات الاستثمار في الأسواق المالية.

تناولت هذه الدراسة أثر كفاءة المعلومات المحاسبية علي قرارات الاستثمار في سوق المال بالتركيز علي سوق الخرطوم للأوراق المالية ، أما دراستي تتناول معايير المحاسبة الدولية ومدى تطبيقها في الدول النامية في ظل عولمة الأسواق المالية .

18/ دراسة عصام الدين (2003 م)¹ :

تناولت تأثير التقارير والقوائم المالية المنشورة علي قرارات المستثمرين في سوق الخرطوم للأوراق المالية في الفترة ما بين عام (1995 - 1998) . كما تناولت الدراسة العوامل التي تؤثر علي كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية .

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية :

- 1- توفر التقارير والقوائم المالية المنشورة المعلومات الأزمة للمستثمرين والدائنين وغيرهم والتي تمكنهم من اتخاذ قراراتهم الخاصة بالاستثمار في سوق المال .
- 2- تعتمد كفاءة سوق المال علي فاعلية المعلومات وملاءمتها ومصداقيتها وتأثيرها علي أسعار الأسهم ، كما توجد علاقة وسيطة بين المعلومات المحاسبية وأسعار الأسهم والسندات في السوق .

¹ - أ.د. عصام الدين محمد متولي ، تطوير التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، الخرطوم ، دار جامعة أم درمان الإسلامية للنشر ، (2003) .

- 3- إن نقص الشفافية التي يعاني منها المستثمر ، تتسبب في ضعف كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية .
كما أوصت الدراسة بالآتي :
- 4- ضرورة إظهار التقارير والقوائم المالية المنشورة للسياسات الاقتصادية الكلية للدولة .
- 5- ضرورة شمول التقارير والقوائم المالية المنشورة علي جميع المعلومات اللازمة لإعطاء مستخدمي هذه التقارير صورة واضحة وصحيحة عن الموقف المالي للشركات التي تتداول أسهمها في السوق .
- 6- ضرورة تنظيم السياسة المحاسبية في السودان بتكوين مجلس لمعايير المحاسبة المالية لإصدار معايير ملزمة للشركات المدرجة بالبورصة ويجب مراعاتها عند تحديد سياساتها المحاسبية للعناصر المكونة لقوائمها المالية .
- تناولت هذه الدراسة دور التقارير والقوائم المالية المنشورة لتنشيط كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ، أما دراستي معايير المحاسبة الدولية في ظل عولمة أسواق المال والتغيرات المتلاحقة بها واثرت ذلك على المحاسبة بهذه الدول .

19/ دراسة إقبال (2003م) ¹:

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة منهجية إعداد معايير مجلس المحاسبين القانونيين السودانيين بالإضافة إلى معرفة الأسباب التي أدت إلى عدم إشراك كل الجهات المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية سدونه المعايير الدولية.

استناداً إلى البيانات التي تم جمعها وتحليلها خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية :

قامت لجنة معايير المحاسبة والمراجعة السودانية بسدونة المعايير الدولية دون إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية السدونة وكان دافعها إلى ذلك الأسباب الآتية :

1/ توفر المعايير الدولية : يعتبر أهم الأسباب التي أدت إلى عدم إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية السدونة باعتبارها المعايير المثلى بالإضافة إلى أنها توفر الوقت والجهد والموارد وتفي بمتطلبات العولمة .

2/ عدم توفر الموارد المالية : حيث خلصت الدراسة إلى أن من أهم الأسباب التي قادت إلى عدم إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية السدونة عدم توفر الموارد المالية ، وذلك لأن عملية السدونة تحتاج إلى موارد مالية لتحفيز أعضاء اللجنة ، وطباعة مذكرات النقاش ، وتوزيعها واستلامها ، بالإضافة إلى موارد لعقد الندوات والسمنارات. وفي ظل عدم توفر الموارد المالية الأزمة لأنواع هذه الخطوات قامت اللجنة بسدونة المعايير الدولية فقط ،

¹ - إقبال مصطفى نورين حسن ، منهجية إعداد معايير مجلس المحاسبين القانونيين السوداني ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة الجزيرة ، كلية الاقتصاد والتنمية الريفية ، (2003م)

وحتى تكاليف سودنه المعايير الدولية تمت مقابلتها من الاشتراكات التي يدفعها أعضاء المجلس .

3/ عدم تفرغ أعضاء اللجنة : حيث توصلت الدراسة إلى أن عدم تفرغ أعضاء لجنة معايير المحاسبة والمراجعة السودانية كانت من الأسباب الكامنة وراء عدم إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية السودنة بالإضافة إلى عدم تحفيز أعضاء اللجنة وعدم كفاية عدد أفرادها وذلك كونها لأتمثل كل الفئات من الأكاديميين والمهنيين.

4/ البيئة : خلصت الدراسة إلى أن البيئة السودانية متخلفة محاسبياً ، وهناك غياب للوعي المحاسبي مما يصعب من إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة في عملية سودنه المعايير الدولية . كما وأن المحاسبة في السودان تقوم على الضرائب مما يحول دون تطبيق المعايير الدولية بصورة شاملة وسليمة .

5/ القضايا التي تم إعداد المعايير حولها : وهذه تعد من أسباب عدم إشراك كل الأطراف المهمة والمستفيدة من المعايير في عملية سودنه المعايير الدولية لأن القضايا التي تم إعداد المعايير حولها جميعها قضايا فنية قديمة مثل الإفصاح والإهلاك والمخزون .

أما أهم التوصيات :

- تلاحظ أن لجنة معايير المحاسبة والمراجعة السودانية تتكون من المهنيين فقط وهناك غياب كامل للأكاديميين وغيرهم من الجهات المهمة والمستفيدة من المعايير من أكاديميين وغيرهم للجنة هذا بالإضافة إلى تفرغ أعضاء اللجنة لعملية إعداد المعايير وتقديم المساعدات المالية والحوافز اللازمة لهم لان إتباع المنهجية يحتاج جهد وقت وتهيئة مكان للعمل .
- علي الحكومة دعم اللجنة بتخصيص الموارد المالية اللازمة في الموازنة العامة لعملية إعداد المعايير وذلك لأهمية الدعم الحكومي في هذا الجانب .
- علي اللجنة تعبئة الموارد المالية من خلال مخاطبة الجهات التي تستفيد من المعايير مثل سوق الخرطوم للأوراق المالية والبنوك والشركات وعندها من الأطراف المستفيدة .
- ضرورة إتباع المنهجية في كل القضايا والمشكلات التي تعد حولها المعايير سواء كانت قديمة فنية أو جديدة طارئة ، وذلك لقوة وسلامة المعيار الذي يعد وفقاً للمنهجية المعروفة ، إن لا ينحصر دور المجلس تجاه المستخدمين في تقديم المعايير لهم فقط ، بل يجب إن يتعدى ذلك إلى التثقيف المحاسبي لهم وذلك لرفع الوعي المحاسبي حتى يمكنهم من المشاركة في عملية إعداد المعايير .
- تناولت هذه الدراسة المنهجية المتبعة في إعداد المعايير السودانية بواسطة مجلس المحاسبين القانونيين السوداني ومعرفة المشاكل التي تواجه ، أما دراستي ستتناول كيفية وضع معايير المحاسبة الدولية

وكيفية صياغتها والتطورات المتلاحقة بها بالإضافة إلى معرفة كيفية وضع المعايير السودانية والمشاكل التي تواجهها ، أي أن دراسة إقبال تعتبر جزءاً من هذه الدراسة.

20/ دراسة حول تطبيق المعايير الدولية في دول الشرق الأوسط (2003م)¹

في الفترات الأخيرة ونتيجة للتحويلات الدولية نحو معايير المحاسبة الدولية أجريت العديد من الدراسات التي تستهدف مدي تطبيق والاسترشاد بمعايير المحاسبة الدولية في دول عديدة ، وكذلك تحليل مدي ملائمة هذه المعايير للنظم الاقتصادية في بيئات معينة كدول الإسلامية والدول النامية وغيرها. من هذه الدراسات اخترنا دراسة حديثة أجريت بين (2002-2003م) علي دول الشرق الأوسط وشملت كل الدول العربية . تناولت الدراسة أهمية معايير المحاسبة الدولية لبعض الدول خصوصاً النامية منها. وبلورت أهمية المعايير في حاجة بعض الدول النامية وبعض دول الشرق الأوسط إلى الحصول علي التمويل غير المباشر لجذب رؤوس الأموال الأجنبية ، ووجود مكاتب محاسبة أجنبية عاملة في هذه الدول تتولى التشجيع علي استخدام المعايير الدولية ، وأن هذه الدول ليس لديها خبرة طويلة في صناعة معايير المحاسبة كما أن المتاح لها من المعايير الوطنية لا يشكل هيكل متكامل من المعايير . واستعرضت الدراسة أهمية تطور ونمو أسواق المال في دول الشرق الأوسط كعامل حيوي وراء الطلب علي المعايير المحاسبية . وقد رتبت الدراسة أسواق المال من حيث عدد الشركات المقيدة في البورصة الوطنية وكانت مصر أكبر سوق من حيث عدد الشركات المقيدة تلتها الأردن ثم الكويت ثم البحرين ، وفي نفس الوقت لم تتوافر بيانات عن دول أخرى وخصوصاً دول الخليج أخرى وهي المملكة العربية السعودية ، عمان ، الإمارات وقطر . كما أوضحت الدراسة أيضاً أن جميع الدول لديها عضوية في الاتحاد الدولي لهيئات المحاسبة (IFAC) . مع توافر معلومات عن الإمارات وقطر وعمان . أوضح المسح الذي أجرته الدراسة أن الدول التي تطبق معايير المحاسبة الدولية هي : البحرين ومصر والأردن والكويت في حين لم تتوافر معلومات عن دول أخرى مثل الإمارات قطر وعمان ، أما عن المملكة العربية السعودية فأن الدراسة أوضحت أنها تطبق معايير وطنية صادرة عن وزارة المالية .

21/ دراسة مأمون (2004م)²:

وقد هدفت دراسته إلى بيان أثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية وبصفة خاصة لسوق الخرطوم للأوراق المالية .

¹ Basoglu, B., And A.Goma, 2003 , International Accounting Standards and Selected \1 Middle East Stock Exchange ,Working Paper , Manhattan College

² - مأمون مهدي سبيل ، دور التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الأجنبية لأسواق المال بالدول النامية ، رسالة ماجستير (غير منشورة) ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، (2004) .

آما فرضيات الدراسة تمثلت في ثلاث فرضيات أساسية هي:
الفرضية الأولى :يعتمد المستثمرين الأجانب في قراراتهم بدرجة كبيرة علي مصادر ونوعية المعلومات التي تحتويها التقارير والقوائم المالية المنشورة بأسواق الأوراق المالية .

الفرضية الثانية : مدي الشفافية والمصادقية التي تتوفر في المعلومات المحاسبية المفصح عنها تؤثر بصورة كبيرة علي مستوى كفاءة السوق المالية وبالتالي جذب مزيد من الاستثمارات الأجنبية .
الفرضية الثالثة : هنالك الكثير من العوامل المؤثرة علي قرارات المستثمرين الأجانب في أسواق الأوراق المالية .
وتوصلت الدراسة للنتائج الآتية :

7- أن القوائم المالية المنشورة لا تحقق الغرض من التحليل المالي وهو

تحديد إلي أي مدى تعكس البيانات المحاسبية الحقيقة الاقتصادية بالدول ، وأدى تجاهل وعدم التناسق المحاسبي الدولي إلي عدم ملائمة القوائم المالية المنشورة لمتطلبات المستثمرين الأجانب .
- أن عدم الالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات الممارسة العملية المتعارف عليها عالمياً أدى إلي انخفاض مستوى جودة التقارير والقوائم المالية المنشورة بواسطة الشركات المقيدة أسهمها بسوق الخرطوم للأوراق المالية . مما ساهم في أضعاف كفاءة السوق المالية بالتالي ضعف إقبال المستثمرين الأجانب علي السوق .

- نقص درجة الشفافية وعدم التشدد في التقارير والقوائم المالية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، تسبب في تدني مستوى الإفصاح المحاسبي وبخاصة عن المعلومات التي تساعد علي التنبؤ بمستقبل أداء الشركات وتوقعات الأرباح وتقدير درجة مخاطر الاستثمار في الأسهم مما انعكس سلباً علي كفاءة السوق المالية واستقطاب الاستثمارات الأجنبية .

8- أن هنالك عدة عوامل تؤثر علي كفاءة السوق المالية وبالتالي

قرارات المستثمرين الأجانب بالسوق مثل جودة المعلومات المحاسبية ، مستوى الإفصاح المحاسبي ، الأوضاع السياسية العامة ، الظروف الاقتصادية بالدولة وقوانين ولوائح السوق المالية .

9- أن هنالك ضرورة لنشر تقارير مالية قطاعية ومرحلية وقوائم بالتدفقات النقدية بواسطة الشركات المقيدة بسوق الخرطوم للأوراق المالية لدعم قرارات المستثمرين الأجانب بالسوق مع مراعاة نشر التقارير في الوقت الملائم .

أهم التوصيات كانت :

- أن تقوم الجهات المسؤولة بالدولة بالعمل علي حث الشركات المدرجة قيد أسهمها بسوق الأوراق المالية بالالتزام بالمعايير المحاسبية الدولية ومتطلبات التناسق المحاسبي الدولي ، وذلك بإعداد ونشر تقارير مالية تتوافق مع متطلبات المستثمر الأجنبي ومقبولة دولياً حتى لو دعي الأمر للإعداد قوائم مالية متكاملة وفق المعايير المحاسبية الدولية .

- تحسين جودة المعلومات المحاسبية المنشورة بسوق الخرطوم للأوراق المالية ، ووضع البرامج بتأهيل وتدريب الكوادر الفنية العاملة بالسوق في مجال التحليل المالي للمساهمة في رفع كفاءة السوق وتقديم النصح المالي والمشورة اللازمين للمستثمرين الأجانب .
- ضرورة تطوير ورفع كفاءة سوق الخرطوم للأوراق المالية ويتحقق ذلك بتوفير المعلومات المالية وغير المالية بصورة كثيفة وبإفصاح تام بشرط أن تتسم المعلومات المتوفرة بالملائمة والثقة لجعل السوق أكثر جاذبية للمستثمر الأجنبي .

يرى الباحث إن هذه الدراسة قد ركزت على بيان اثر التقارير المالية المنشورة في جذب الاستثمارات الخارجية لأسواق رأس المال في الدول النامية، أما دراستي سوف تتناول التغيرات في معايير المحاسبة الدولية وأثرها على دول العالم الثالث بالإضافة إلي محاولة التعرف على المشاكل والمخاطر التي تواجهها في حالة عدم التزامها بتلك المعايير . فبالرغم من إن الإطار لكل من الدراستين واحد إلا أن هنالك اختلاف في الأهداف .

22/ دراسة علي (2004م)¹ :

هدفت الدراسة إلى شرح أهمية تطبيق المفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير المحاسبية المالية في إعداد القوائم المالية وتوضيح المصطلحات المحاسبية الخاصة بتحضير القوائم المالية ، كما هدفت أيضا إلى توضيح مراحل تحضير الحسابات الختامية ، وتعرضت الدراسة للمشاكل التي يمكن أن تنجم في حالة عدم تطبيق المفاهيم والمعايير المحاسبية في إعداد القوائم المالية .

تضمنت الدراسة الفرضيات الآتية :

الفرض الأول : تطبيق المفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير المحاسبية الدولية مهم و

أساسي في إعداد القوائم المالية .

الفرض الثاني : الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سود اتل) قامت بإعداد قوائمها

المالية بناءا علي المفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير

المحاسبية الدولية .

الفرض الثالث : أوفت الشركة السودانية للاتصالات المحدودة (سود اتل) بحاجة مستخدمي

التقارير المالية من المعلومات .

أما أهم النتائج كانت :

1/ المفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير المحاسبية المعتمدة من

قبل المؤسسات المختصة مهمة وأساسية في إعداد القوائم المالية .

¹ - علي نور الدائم علي ، إعداد القوائم المالية في المؤسسات الخدمية ، علي ضوء معايير المحاسبة المتعارف عليها ، جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا ، رسالة ماجستير غير منشورة ، الخرطوم ، (2004م) .

2/ أعدت سود اتل قوائمها المالية وفقا للمفاهيم والقواعد والسياسات والمعايير المحاسبية العالمية إلى حد كبير ودرجة مرضية .

3/ قوائم سود اتل المالية أوفت بحاجة مستخدمى التقارير المالية من المعلومات المحاسبية .

4/ سود اتل لم تفصح عن طرق التمويل الذي تحصل عليه .

5/ قوائم سود اتل لم تفصح عن اثر الامتيازات والإعفاءات الجمركية والضريبة علي قائمة الدخل (الأرباح المحققة) .
إما التوصيات :

- يوصي الباحث بالتطبيق الشامل والكامل لكل المفاهيم والقواعد والسياسات و المعايير المحاسبية الدولية المعتمدة من قبل المؤسسات المختصة في إعداد القوائم المالية وأهمية التعبير عن المزايا الاحتكارية والإعفاءات الجمركية والضريبة علي القوائم المالية حتى يتمكن مستخدمى التقارير المالية من معرفة حجم تأثيرها علي قائمة الدخل خاصة الإرباح المحققة .

- يوصي الباحث الشركة السودانية للاتصالات أن تفصح عن التمويل الظاهر بقوائمها المالية بالإضافة إلى محاولة معرفة اثر الامتيازات الاحتكارية والإعفاءات الجمركية والضريبة التي تمنح لسود اتل علي أرباحها المحققة علي أنشطتها .

هدفت هذه الدراسة شرح أهمية المفاهيم والسياسات والمعايير المالية المحاسبية كما وضحت مراحل تحضير الحسابات الختامية ، إما دراسي ستناول التغير في الممارسات المحاسبية نتيجة للتغير في معايير المحاسبة الدولية وتحاول أن تتعرف على اثر هذا في الممارسة في الدول النامية.

23/ دراسة فائزة (2004م)¹ :

تهدف هذه الدراسة إلى التعريف بالإفصاح المحاسبي وأهميته في القوائم المالية الموحدة والتي تكون نتيجة طبيعية لعمليات الاندماج بين الشركات ، كما تعرضت الدراسة إلى التعريف بالقوائم المالية الموحدة والطرق التي تتبع عند إعدادها . قامت الدراسة علي الفروض الآتية :

1- الإفصاح في القوائم المالية الموحدة يعتبر ذا أهمية قصوى إذ أنه يوفر معلومات مفيدة تساعد مستخدمى تلك القوائم في اتخاذ القرارات الاستثمارية الرشيدة .

2- مقدرة القوائم المالية الموحدة علي استيعاب العمليات التي تؤثر وتتأثر كل من الشركة القابضة والتابعة .

3- عدم مراعاة أسس التقويم والتصنيف والإفصاح الشامل بين الشركات جميعها سواء كانت القابضة أو التابعة سيققل من موثوقية ومصداقية المعلومات التي تنتج عن القوائم المالية الموحدة .

¹ - فائزة محمد أحمد آدم ، مشاكل الإفصاح في القوائم المالية الموحدة ، رسالة ماجستير (غير منشورة) جامعة السودان للعلوم والتكنولوجيا (2004م).

توصلت الدراسة إلى النتائج الآتية:-

1- عدم الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والضوابط لإعداد القوائم المالية الموحدة ينتج عنه قوائم مالية مضللة .

2- الإفصاح في القوائم المالية الموحدة ذا أهمية قصوى ويساعد في التعرف علي الموقف المالي الحقيقي للمجموعة ومن ثم اتخاذ القرارات الاستثمارية المناسبة.

3- تباين طرق المحاسبة عن الاندماج يؤدي إلى تباين المعلومات التي يتم الإفصاح عنها في القوائم المالية .
أما أهم التوصيات فكانت :-

- ضرورة الالتزام بمعايير المحاسبة الدولية والضوابط المحددة لإعداد القوائم المالية الموحدة مع ضرورة الإفصاح الكافي في قوائم المجموعة قبل التجميع وإجراء التسويات المحاسبية اللازمة قبل إعداد القوائم المالية الموحدة .

10- العمل علي إيجاد طريقة مناسبة للمحاسبة عن الاندماج تعالج فيه الانتقادات التي توجه إلي كل من طريقة الشراء وطريقة توحيد المصالح بالإضافة إلى ضرورة وضع لائحة ملزمة تعمل علي تنظيم عملية المحاسبة عن الاندماج حتى تستعيد القوائم المالية الموحدة موثوقيتها ومصداقيتها وأخيرا معدي القوائم المالية الموحدة لابد أن تتوافر لديهم الخبرة والكفاءة والتخصص .

تناولت هذه الدراسة الإفصاح المحاسبي وأهميته في القوائم المالية الموحدة بالإضافة إلي طرق إعداد القوائم الموحدة، إما دراستي ستتناول معايير المحاسبة الدولية عامة التي من ضمنها معيار الإفصاح وكذلك سنتعرض للشركات المتعددة الجنسية وكيف تعد قوائمها المالية.